المرأة القطرية
بين السياق التاريخي والتحليل الاجتماعي

قراءة في كتاب :
التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة

الباحث الرئيسي : دكتور عادل حسن غنيم
أستاذ التاريخ الحديث المعاصر
ورئيس وحدة بحوث التاريخ والوثائق
جامعة قطر

إعداد : د . محمد سيد حافظ
أستاذ علم الإجتماع المساعد
بكلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية
جامعة قطر

المرأة القطرية بين السياق التاريخي والتحليل الاجتماعي
قراءة في كتاب :
التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة

الباحث الرئيسي : دكتور عادل حسن غنيم

إعداد : د . محمد سيد حافظ

صدر عن مركز الوثائق والدراسات الإنسانية (وحدة بحوث التاريخ والوثائق) بجامعة قطر (أكتوبر ١٩٨٩) ، بحث وثائقي وإجتماعي هام ، يرتبط بالمرأة القطرية المعاصرة ، وينتمي بحكم موضوعه إلى الدراسات التاريخية والإجتماعية بصفة عامة ، وإلى التاريخ الإجتماعي بصفة خاصة . ويقع البحث في ٣٥٠ صفحة ، ويتألف من ثمانية فصول بالإضافة إلى مقدمه وخاتمه وبعض الملاحق التي تضمنت أسماء القطريات الحاصلات على درجتي الماجستير والدكتوراه بجامعة قطر ، ووزارتي التربية والتعليم والصحة العامة .

والدراسة التي بين أيدينا هي ثمرة تعاون علمي رائع بين فريق بحث « التاريخ الإجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة » أتاحت لنا على المستوى المعرفي ، فرصة غير مسبوقة في لغة العرب ، للتعرف على مجمل الأوضاع الإجتماعية ـ الإقتصادية ، وطبيعة التطورات السياسية للمجتمع القطري ، خلال فترة تاريخية تمتد إلى السنوات الأولى من هذا القرن .

أن قضايا التعليم ، الزواج والعائلة ، العمل الاجتماعي ، تكتسب أهمية خاصة في هذا السجل التاريخي الإجتماعي ، الذي يعتبر علامة فارقة في الدراسات الاكاديمية عن المرأة في قطر . وليس صدفة أن تمتزج الوقائع التاريخية بالأحداث الإجتماعية في هذه الدراسة ، خاصة وأن الباحث الرئيسي يعد واحداً من الرواد البارزين لمدرسة التاريخ الإجتماعي العربي ، التي أغنت مجتمع الخليج والجزيرة العربية بالعديد من الدراسات العلمية والموضوعية .

ولقد دفعني لقراءة هذا الكتاب ، أن التاريخ الإجتماعي للمجتمع القطري ، مايزال مجهولا في الكثير من جوانبه ، وأن الدراسات المحدودة التى اجريت حوله لم تتطرق بشكل كاف إلى دراسة قضية المرأة وما يحيط بها من أوضاع في سياق إجتماعي شمولي يتسم بالاتساع والعمق (MACRO) . لقد تطلع محررو كتاب « التاريخ الإجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة » . إلى تناول قضية المرأة

والمؤسسة العائلية بشكل عام ، في إطار التحولات الإقتصادية والإجتماعية المتلاحقة التي شهدها المجتمع القطري عشية ظهور النفط . أن دراسة الاوضاع المتغيرة للمرأة القطرية ، على أثر حصولها على المزيد من المقاعد الدراسية بمؤسسات التعليم المختلفة ، أو دخولها المنظم إلى سوق العمل في عدد من القطاعات الإقتصادية الحديثة ، أو لاتساع الفرص أمامها للمشاركة في العمل الإجتماعي . . ألخ ، ان دراسة مثل هذه الأوضاع مجتمعة في الدراسة الراهنة خليق بأن يدفع بها إلى مصاف الدراسات المسحية SURVEY STUDIES خصوصا وأن المسافة الزمنية التي تدور حولها الأحداث تضرب بجذورها في أعماق التاريخ المعاصر للمجتمع القطري .

والكتاب من وجهة نظرنا ينشطر إلى قسمين كبيرين متمايزين ، يتناول القسم الأول مجمل التطورات والتحولات السياسية والادارية في المجتمع القطري ، ويحاول القاء نظرة عامة على مختلف أوضاعه الإجتماعية والإقتصادية منذ أواخر العقد الثاني من القرن الحالي . أما القسم الثاني فهو بيت القصيد في هذه الدراسة ، حيث يسعى وراء المرأة القطرية في مؤسسات التعليم ، وأوضاع الزواج ، ومواقع العمل ، ولعلى بهذا التصنيف لفصول الكتاب ازعم ، أن القسم الأول ، قد جاء مغتربا عن هدف الدراسة التي أعلنها الباحث الرئيسي في السطور الأولى من المقدمة التي وضعها في صدر الكتاب ، وخصوصا أن السياق الذي طرحت به الفصول الثلاثة ، الأولى لم يحفل بقضية المرأة لا من قريب ولا من بعيد .

واستنادا إلى هذا التصنيف لبنية الكتاب ، تتحدد قراءتنا الحالية لفصوله الثمانية ، ففي القسم الأول (الفصول الأربعة الأولى) تسجيل دقيق لتاريخ المجتمع القطري المعاصر سياسياً وإداريا وإقتصاديا وإجتماعيا . نستطيع أن نتلمس ابعاده الأساسية منذ الوهلة الأولى .

ففي محاولته فهم العناصر الأساسية التي وسمت التطور السياسي لقطر ، خلال الفترة (١٩١٦ - ١٩٦٠) ، كمجتمع سياسي ، وكإماره ، وكدولة فيما بعد ، يستعرض (د / أحمد زكريا) ، في الفصول الثلاثة الأولى طائفة من العوامل التي مارست ادوارا فاعلة على هذا الصعيد (أعني التطور السياسي لقطر فيشير إلى هجرة القبائل العربية من جزيرة العرب واستقرارها في شبه جزيرة قطر ، وتجمعها في ظل زعامة واحدة قوية (بقيادة آل ثاني) وصراعاتها مع القوى الداخلية (المحلية) من أجل فرض كيانها كإمارة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، ويشدد على العلاقات الخارجية ، والصراعات المستمرة التي شهدتها المنطقة بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، بشأن قطر ، والتي كان لها أثر كبير في تحديد الكثير من العناصر المتصلة بالتاريخ السياسي لقطر منذ ذلك التاريخ ، غير أنه سرعان ما استطاعت بريطانيا تطويق الوجود العثماني في قطر والتخلص منه نهائيا (١٩١٥) ، وانفرادها بالعمل في البلاد ، وابرام واحدة من المعاهدات التي تسمح لها بتأمين

مصالحها ، وخطوط مواصلاتها الامبراطورية (مارس ١٩١٨) والقضاء على تجارة الرقيق ، وتجارة السلاح ، والمحافظة على السلم البحري وشئون الدفاع ضد هجمات البر . في مقابل ذلك تعهدت بريطانيا بحماية الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر . واستقلاله بالشئون الداخلية المتعلقة بالحكم والادارة والقضاء مع ضمان استقلال البلاد تحت الحماية البريطانية . وبصرف النظر عن مدى وفاء بريطانيا لتعهداتها تجاه قطر ، وإدراك قطر لسياسة بريطانيا تجاهها ، فقد اخفقت معاهدة نوفمبر ١٩١٦ في تحقيق التزامات كل من الطرفين نحو الآخر ، ونتيجة لإختلاف المفهومات والنوايا فقدت المعاهدة فعاليتها ، وأضحت أثرا بعد عين . والواقع أنه قد حدث نوع من الاتفاق في وجهات النظر البريطانية ، على ضرورة تجديد الحماية البريطانية على قطر واكسابها مضمونا جديدا ، لاقناع الشيخ عبد الله بمنح امتياز النفط لشركة انجليزية ـ فارسية ، ولابعاد المصالح السعودية والأمريكية عن قطر . لقد باتت البلاد على أعتاب مرحلة هامة خلال الثلاثينات بسبب النفط ، الذي تعاظم تأثيره بعد ذلك ليتجاوز « توجيه » العلاقات السياسية بين بريطانيا وقطر ، ليشمل كيان الدولة السياسي وأوضاعها الإقتصادية والإجتماعية بشكل جوهري وخاصة مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين .

ويتعين الإشارة هنا إلى أن رياح الحرب العالمية الثانية (٣٩ ـ ١٩٤٥) قد هبت على المجتمع القطري ، بأعاصيرها العاتية ، فبلغت الأوضاع الإقتصادية في المجتمع حدا خطيرا من التدهور . فعلى حين توقفت عمليات التنقيب عن النفط عام ١٩٤٢ ، نشطت التعبئة البشرية لخدمة المجهود الحربي . وقد رافق هذا التوقف لعمليات البحث عن النفط ، تدهور صناعة الغوص ، وبوار أسواق اللؤلؤ وكساد تجارته ، ففضلا عن ذلك فقد ساءت أوضاع الغذاء ، وعم الغلاء ، وتفشت الامراض . يدخل في ذلك أيضا تفاقم حالة العداء بين قطر وبعض جيرانها خلال تلك الفترة . . . ألخ . الأمر الذي سمح في النهاية بظهور أوضاع مجتمعية غير طبيعية ، كالسوق السوداء ، والتهريب ، والمتاجرة بالممنوعات من أسلحة وذخائر ورقيق . ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، دخلت قطر مرحلة جديدة من مراحل تاريخها ، فتدفقت الأموال ، وتزايد انتاج وتصدير النفط . لقد مثلت هذه الفترة بحق ، تحولات عميقة في حياة قطر وأهلها ، أستمرت نحو عقدين من الزمان ، كان من أبرز ملامحها أفول مجتمع الغوص والبداوة ، وبدء المجتمع الجديد المتطلع إلى الحضارة الحديثة والإدارة العلمية ، والمعتمد على الثروة النفطية التى أتاحت العديد من التطورات الإجتماعية في شتى المجالات .

والجدير بالذكر أن قطر قد شهدت في خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) تغيرات جذرية ، انفتحت خلالها على معطيات العالم الحديث ومتغيراته ، وتوالت خلالها مقدمات الاستقلال

فأمسكت قطر بشئونها واداراتها الداخلية ، وحصلت من خلال عوائد النفط على الأساس المادي لبناء إقتصادي ، وتطري إجتماعي مأمول ، فعرفت بدايات المؤسسات التعليمية والإجتماعية ، وشهدت تبلور ملامح بناء إجتماعي جديد .

ويشكل الفصل الرابع الحلقة الأخيرة من هذا القسم (د . عادل غنيم) حيث يستهل الباحث عرضه للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في قطر منذ الحرب العالمية الأولى بقراءة احصائية (تقديرات ـ إحصاءات رسمية) حول تعداد سكان قطر حسب النوع والجنسية منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، فوفقا لبيانات التعداد الأخير للبلاد (مارس ١٩٨٦) ، نتبين أن أعلى نسبة للمرأة في بلديات قطر بالنسبة لاجمالي السكان كانت في بلدية أم صلال (٣٨ر٧٨٪) ، بينما تشير بلدية الغويرية إلى أقل النسب بالنسبة للمرأة في بلديات الدوحة (١٢ر١٢٪) . ثم يجري الباحث بعد ذلك مقارنة بين إعداد وفيات الولادة والوفيات بين القطريين منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٧ ، في محاولة للتعرف على الزيادة الفعلية للسكان القطريين ، ليخلص إلى مجموعة من النتائج الديموجرافية أهمها أن نسبة الزيادة الحقيقية في عدد الاناث خلال تلك السنوات كانت تمثل ١ر٥٠٪ من الزيادة الحقيقية لعدد القطريين . كما يخلص الباحث أيضا استنادا إلى احصاءات متفرقة إلى أن المرأة القطرية من جيل الامهات والجدات تعتبر معمرة ، وأن الحالة الصحية بين القطريات أفضل من الحالة الصحية بين كبار السن الذكور .

ويغلب على الفصل الراهن بصفة عامة استعراض للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في قطر فيما قبل النفط وبعده ، ففي فترة ما قبل النفط حيث الإقتصاد الغوصي ، نجد الباحث يستعرض قصة اللؤلؤ في الخليج : مغاصاته ، محصوله ، مراكب صيده ، الظواهر المحيطة به (إقتصاديا وإجتماعيا) ، مشيرا إلى أن الغوص لم يكن النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يقوم به أبناء قطر ، فإلى جانبه كان هناك النشاط التجاري ، وبعض النشاطات الزراعية (المحدودة) . وتؤكد الدراسة أن ثمة عدد من الحرف والانشطة الأخرى ارتبط الكثير منها بالبحر ، كصناعة واصلاح وصيانة السفن ، وصناعة السيوف والخناجر . . ألخ . وأهم ما يميز تلك الصناعات قلة عدد العاملين بها ، واتسامها بالطابع العائلي ، فضلا عن أن انتاجها يوجه بشكل خاص إلى الاستهلاك المحلي . والثابت أن أبناء قطر كانوا يحصلون من البحر على ما يقيم أودهم إلى حد كبير . وفي ظل تدهور أسواق اللؤلؤ ـ وخصوصا بعد ظهور اللؤلؤ الصناعي في اليابان ـ سعت مجموعات كبيرة من السكان إلى الانضمام إلى أسواق وتجارة السلاح ونقل العبيد ، أو إلى الهجرة خارج قطر . وهرب البعض من مديونياتهم ، وتفشى الموت بين الناس كنتيجة لانتشار الأوبئة . وبدا الأمر كما لو أن منطقة الخليج جميعها ـ في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية ـ متجهة إلى كارثة إقتصادية لاريب

فيها ، لم تنج البلاد من ويلاتها إلا بعد اكتشاف النفط .

أما عن العلاقات والنظم الإجتماعية التي كانت سائدة في قطر في مرحلة ما قبل النفط ، فهي فيما تؤكد الدراسة علاقات المجتمع القبلي بقيمه وأنماط سلوكه المعروفة القائمة على روابط الدم أو العرق أو العصبية . وتلعب النظم القرابية دوراً هاماً في المجتمع القطري - وخصوصا خلال هذه الفترة - فالعائلة هي محور حياة الفرد ، وهي منبع قيمه وعاداته ، وهي التي تحدد نشاطه المهني والحرفي ، كما أن الفرد يكتسب وضعه الإجتماعي بالقياس إلى مكانة عائلته في المجتمع . وتعد هذه الاوضاع والعلاقات القرابية من أبرز السمات العامة للمجتمعات التقليدية سواء في قطر أو في مجتمع الخليج العربي بوجه عام .

غير أن الصورة قد طرأ عليها بعض التحولات في مرحلة مابعد النفط (عام ١٩٣٥) وبدء تسويقه (عام ١٩٤٩) ، وبداية عصر التحضر . حيث ينظر الكاتب إلى النفط باعتباره العامل الحاسم فيما حدث في المجتمع من تغير (ص ٩٩) ، ويؤكد أن كافة العوامل الأخرى المتمثلة في الاتصال بالغرب ، وتحولات الحرب العالمية الثانية ، وتأثر قطر بالحركة الوهابية ، ويقظة الوعي القومي . . ألخ ، لم تستمد قوتها إلا من خلال تلك المادة الخام (اعني البترول) . فلولاها ما أمكن التوسع في التعليم ، أو تأسيس الصناعة ، أو إعداد خططة تنموية ، أو الاتجاه نحو بناء الدولة الحديثة ، فالدوحة مثلا لم تكن قبل النفط (نهاية الاربعينات) سوى مدينة صغيرة يعيش أهلها على صيد الاسماك ، تعوزها الكثير من البنية الاساسية (خدمات الطرق) تخلو منازلها من المياه الجارية في انابيب ، ضيقة الشوارع ، كثيرة الانحناءات ، تفتقر إلى التخطيط الحضري الحديث . ولم يتم هذا كله وغيره كثير إلا بعد النفط وتوظيف عوائده ، وتعاظم دور الدولة في النشاط الإقتصادي . وبطبيعة الحال فقد حدثت تحولات إجتماعية وإقتصادية في المجتمع القطري بشكل عام ، وعلى الأسرة القطرية بشكل خاص . فعلى أثر الانتقال من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد الحديث ، تنشأ الصراعات بين القيم الإجتماعية التقليدية ، وبين القيم الحديثة المتصلة بالتصنيع والتحضر .

ويؤكد الباحث أن المرأة القطرية قد أفادت كثيرا من تلك التحولات التي طرأت على نسق القيم في المجتمع ، وتغير بناء الأسرة من حيث الحجم ، والتغير في طبيعة العلاقات وتوزيع الادوار في الأسرة . لقد استجاب المجتمع بشكل كامل لمحاولات المرأة في قطاع التعليم ، وبشكل قطاعي في مجال العمل ، في ظل توازن مقصود ، يؤكد الاستقلال التقليدي بين الرجال والنساء في مؤسسات وأجهزة الدولة .

وفي توصيف دقيق لأدوار المرأة على المستوى العائلي خلال تلك الفترة يؤكد الدكتور عادل غنيم أن

سلطة المرأة وإن كانت محددة في اطار العائلة ، إلا أن هناك سلطة الجدات على الاحفاد وعلى زوجات الابناء وخصوصا فيما يتصل بشئون البيت . كما أن الزوجة الأولى للاب « ان كان له أكثر من زوجة) لها سلطات واسعة ، بصرف النظر عما إذا كان لها أولاد أم لا . وخلال تلك الفترة كانت المرأة متفرغة لبيتها بشكل عام ، وأن تعليمها لا يتجاوز بعض الدروس الدينية أو حفظ القرآن ، وأن خروجها من بيتها لا يتعدى زيارات الأهل في بعض المناسبات . أما عن توزيع الادوار داخل الأسرة ، فالسلطة للرجل أو كبير العائلة ، بإستثناء بعض الحالات التى تكون فيها النساء زوجات لغواصين أو لرجال البدو ، فنجد أن غياب الرجال في عمليات الغوص لفترات طويلة ، قد الزم المرأة القيام ببعض الادوار الإجتماعية للزوج وخصوصا فيما يتصل بتحمل مسئولية شئون الأسرة ، أو بتدبير مصادر انتاجية تدر دخلا ، مثل بيع بعض السلع الأولية ، أو المنتجات اليدوية ، أو أعمال الحياكة ، أو رعي الاغنام وتربية الماشية أو العمل في بيوت الاغنياء أو القيام بتنظيف الأسماك وبيعها في الأسواق . . . ألخ .

كما كان للمرأة دور اجتماعي آخر يتصل بالخدمات الصحية ، حيث كان العلاج يعتمد على الوصفات الشعبية ، وتتولاه بعض النسوة بجانب الرجال . وينبغي الاشارة إلى أن المرأة القطرية كانت خلال تلك الفترة أكثر مشاركة في تحمل المسئوليات الإقتصادية ، حيث كانت ـ على الأقل ـ تعمل دون أجر نقدي مدفوع ، وتساهم في أنشطة الانتاج العامة ، وتتولى عبء الواجبات المنزلية التقليدية . وبإختصار كان دورها خلال تلك الفترة رئيسيا وحاسما . غير أنه وبالرغم من كل هذه الادوار المرموقة للمرأة القطرية خلال مرحلة ماقبل النفط ، فإن وضعها في المجتمع ، لم يكن مساويا لأوضاع الرجال . لقد كانت في منزلة ادنى ، برغم كل الظروف القاسية التي كانت تحيط بفترات الغوص ، والمتمثلة في احتمال فقد الزوج ، ومآسي الديون التي قد تدع بالزوجة لان تكون زوجة للممول أو النواخذا فتصبح هي وأولادها مملوكة له . ويصور الفصل كذلك قلق وحيرة المرأة على غياب زوجها خلال رحلة الغوص ، ولهفتها على قدومه وفرحتها بعودته ، واستعدادها المسبق لهذا الاستقبال بالتزين وارتداء أفخر الثياب والاشتراك في أداء الرقصات الشعبية ، والانشاد الغنائي تعبيرا عن الشوق للزوج . . ألخ . وتؤكد المصادر المختلفة التي تعتمد عليها الدراسة بأن المرأة القطرية خلال هذه الفترة : محجبة ، محافظة ، مطيعة لزوجها (أو عائلها) ، ترفض الاختلاط مع الرجال (فهو حرام ومخل بالشرف) . . . ألخ .

أما عن العلاقات الإجتماعية السائدة خلال تلك الفترة ، فقد كانت عامرة بالتعاون والتكافل الاجتماعي وخصوصا في أوقات الشدة . كما كان الاحساس بالجار ، قويا وعميقا ، يفرض نفسه في كل المناسبات دون دعوة أو مناداه . كما كانت الحياة بسيطة ومتواضعة ، تخلو ـ على حد تعبير

واحد من رجالات الغوص ـ من آفة المراجعات المعقدة مع الأجهزة البيروقراطية واسعة الانتشار في الوقت الحاضر .

ويمثل الفصل الخامس من وجهة نظرنا ، البداية الاساسية لإهتمام الكتاب بالتاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة ، ففي دراستها الموسومة (المرأة القطرية والتعليم) ، تجري نوره ناصر ، دراسة احصائية تتبعية لواقع المرأة والتعليم في المجتمع القطري ، منذ التحاقها (أي المرأة) بنظام الكتاتيب في أواخر القرن التاسع عشر . تؤكد الباحثة أن المرأة القطرية قد ظلت بعيدة عن مظلة التعليم حتى بداية القرن الحالي ، ولم تتح للفتاة القطرية تعلم الاحكام الدينية وحفظ القرآن الكريم خارج نطاق العائلة إلا في عام ١٩٣٨ . ولعل أول مدرسة ابتدائية نظامية للبنات تم افتتاحها في الدوحة يرجع إلى عام ١٩٥٥/٥٤ بفضل جهود السيدة آمنة محمود ، ثم عملت الحكومة على توسيعها وتطويرها عام ١٩٥٧/٥٦ لتعلن بداية التعليم الحديث للبنات في قطر . ومع قبول فكرة تعليم البنات في قطر ، أخذت ادارة المعارف في افتتاح العديد من المدارس (تذكر الباحثة أن عددها قد بلغ عام ١٩٦١ ، ٢٠ مدرسة يعمل بها ١١٩ معلمة وتضم ١٨٦٧ تلميذة) . كما شهد عام ١٩٦٢/٦١ ، افتتاح ثلاث فصول للتعليم الاعدادي للبنات ، وفي نهاية المرحلة الاعدادية (١٩٦٤) تم افتتاح أول مدرسة اعدادية ثانوية للبنات . وتتابع الباحثة التوسع الكمي لمؤسسات التعليم في قطر ، فتشير إلى أن عام ١٩٦٧ قد شهد تطور مؤسسي آخر يتمثل في افتتاح دار للمعلمات في قطر ، للمشاركة في العملية التربوية في البلاد . والجدير بالذكر أن هذه الدار قد تطورت إلى كلية التربية للمعلمات فيما بعد ، ولتكون بداية انطلاق المرأة القطرية نحو التعليم العالي (١٩٧٤/٧٣) . وتسجل احصاءات العام الدارسي ١٩٨٨/٨٧ ، أن عدد الطالبات يصل إلى ٢٧ر٩٧١ طالبة ، وأن عدد مدارس البنات ٨٦ مدرسة ، بينما يبلغ عدد المدرسات ٣٤٨٩ مدرسة . ولعل هذا التطور الكمي في تعليم البنات في قطر ، يعود فيما ترى الباحثة إلى التعليم المجاني الذي أتاح قدرا هائلا من التسهيلات التي ساعدت بدورها على تكوين إتجاه ايجابي نحو التعليم لدى القطاعات الواسعة من السكان .

وتستعرض الباحثة في هذا الفصل ، بعض الاحصاءات المتصلة بميزانية وزارة التعليم في قطر ، اعتقادا منها بأنها (أي هذه الميزانية) تعطي مؤشرا هاما لتطور التعليم في المجتمع بشكل عام ، وتعليم القطريات بشكل خاص قياسا إلى الزيادة المتحققة في إعداد الطالبات المقيدات بمراحل التعليم . غير أن الملاحظة الواجبة التسجيل هنا هي أن النظرة إلى الميزانية العامة للتعليم على أنها علامة تطور في التعليم ، لا تفسر لنا على طول الخط ، حجم الطلاب المسجلين في المدارس أيا كانت نوعيتها ، ولا تقدم لنا تفسيرا للعلاقة العكسية السائدة خلال تلك السنوات التي

انخفضت فيها الميزانية الخاصة بالتعليم (٨٥ ـ ١٩٨٨) ، دون أن يحدث فيها انخفاض مماثل في تعداد الطلاب والطالبات (أنظر الجداول الاحصائية ص ص ١٣١/١٣٢) . أن متابعة هذه الجداول تؤكد ملاحظتنا السابقة ، حيث تشير البيانات إلى تزايد معدلات الالتحاق بمراحل التعليم التي اتسمت بالهبوط بشكل ملحوظ خلال الفترة (٨٥ ـ ١٩٨٨) . ولعل الظاهرة تجد تفسيرها الحقيقي والمقبول في ارتفاع نسبة الوعي بأهمية التعليم بين مختلف القطاعات السكانية في المجتمع ، أو النظر إلى التعليم كقيمة اجتماعية تحرص عليها كافة الفئات الاجتماعية في قطر . . . ألخ .

وتجول بنا الباحثة بعد ذلك في قطاع آخر لتعليم المرأة القطرية فتناقش أوضاع المرأة في التعليم الفني بمكوناته المختلفة (دار المعلمات ، معهد اللغات ، معهد التربية الفكرية ، التمريض) . والتعليم الفني (أو التخصصي) للمرأة في قطر ، يعود إلى عام ١٩٦٧ حيث تم إفتتاح أول دار لمعلمات المرحلة الابتدائية . وينبغي الإشارة هنا إلى تلك الاندفاعة الكبيرة نحو الالتحاق بهذه الدار ، يؤكد ذلك أن نسبة البنات الخريجات من الدار في آخر دفعة (٧٩ ـ ١٩٨٠) قد بلغت ١ر٨٤٪ من المجموع العام لخريجي دار المعلمين ودار المعلمات . ولعل ذلك يفسر لنا درجة التفضيل التي تتمتع بها مهنة التدريس كمجال لعمل المرأة ، واتساع فرص العمل في هذا القطاع ، فضلا عن كونه لايسمح بالاختلاط أثناء العمل . كما أنه من جانب آخر يؤكد حرص المرأة القطرية على نيل حظها كاملا ليس فقط في مجال التعليم العام وأنما أيضا في مجال التعليم التخصصي الذي ترتبط فيه نوعية التعليم بطبيعة الوظيفة والعمل الذي ستؤهل له ، ومن ثم حرصها على المشاركة في البناء المهني وخدمة المجتمع .

وبالنظر إلى معهد اللغات والذي انشيء عام ١٩٧٢ وتخرجت أول دفعة فيه عام ١٩٧٦/٦٥ ، نتبين أن نسب الاناث الخريجات من بين موظفات الدولة ، نسب معتدلة إلى حد كبير سواء لو أخذنا في الاعتبار المسئوليات الأخرى لهؤلاء الدارسات وخصوصا المتصلة بالعمل أو المنزل . والظاهرة الملفتة للنظر أن نسبة الاناث قد زادت عن قرينتها من الذكور في عام ١٩٨٥/٨٤ بشكل واضح ، الأمر الذي يدل على اقبال المرأة القطرية على تعلم اللغات والاقدام على الدراسة في بعض التخصصات (أعني الفرنسية) لم يكن الرجل قد توجه اليها بعد .

أما عن تعلم فنون التمريض (مركز التدريب الصحي) فتؤكد الدراسة أن للمرأة القطرية فضل المبادرة قبل غيرها من بنات المجتمع غير القطريات ، إلى الالتحاق بمدرسة التمريض ، حيث بلغ عدد المتخرجات في أول دفعة (١٩٧٢) عشر قطريات ، وبشكل عام تتراوح نسب القطريات الخريجات من مدرسة التمريض خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧ بين ٣ر٣٣٪ في ادناها ، إلى ٧ر٨٥٪ في اقصاها ، يمثلن ٦٥٪ من مجموع الخريجات ، منذ إنشاء المدرسة حتى عام ١٩٨٧ . ولعل تدني

إعداد الخريجات القطريات (٨٠ خريجة) خلال هذه الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٨٧) يعود إلى حد كبير إلى أرتباط فنون التمريض بمهنة لم يتهيء المجتمع إلى اتفاق عام على اشتغال المرأة بها على نطاق واسع . غير أن الموقف قد طرأ عليه بعض التحسن وخصوصا بعد أن اعتماد اللغة العربية كلغة للتدريس بالمدرسة ، وتحول أسم المدرسة إلى المدرسة الثانوية الفنية للتمريض . . . ألخ ، فتزايد عدد الطالبات المقيدات بالمدرسة ، واتسع المجال أمام الفتاة القطرية للمشاركة في خدمة مجتمعها كعضوة في هيئات التمريض .

يتبقى في هذا الإطار الإشارة إلى الفائدة التي تحققت للفتاة القطرية المعاقة من التحاقها بمعهد الأمل ومدرسة التربية الفكرية فتشير احصاءات ٨٧ ـ ١٩٨٨ إلى أن مجموع الطالبات في هاتين المؤسستين بلغ ١٢٣ طالبة من أصل ٢٧٠ للجنسين ، أي أن نسبة الاناث تصل إلى ٥ر٤٥٪ تختص القطريات بمجموع ٨٣ في مقابل ٣٠ طالبة غير قطرية . أي بنسبة ٤ر٦٧٪ . وتعتبر هذه الارقام والمعدلات السابقة متدنية بالقياس إلى حجم فئة المعاقات داخل المجتمع ، الأمر الذي يقتضي تكثيف الجهود نحو دمج هذه الفئات في المجتمع بالتعاون مع الأسرة ، أو بتطوير البرامج الخاصة بتعليمهن ، وكذا البرامج العلاجية والوقائية المتصلة بالإعاقة .

وتميل مناقشة الباحثة لقضية التعليم الاهلي على أنها قضية استيعاب ، وتوزيع طبقا للجنسية والنوع . وفي ظل غياب بيانات احصائية كاملة عن تلك الإعداد المحدودة للقطريين داخل مدراس هذا القطاع الاهلي (العربية ـ الاجنبية) ، لاتجد الباحثة أية أهمية للحديث عن تعليم القطريين والقطريات داخل هذا القطاع .

ويجدر في إطار الفصل الراهن الإشارة إلى جانبين على قدر كبير من الأهمية ، أولهما ، هو ذلك التحدي الذي آلت المرأة القطرية على نفسها أن تصمد له ، وأن تقهره ، وأعني به محو الأمية . والثاني هو دمج المرأة في مؤسسات التعليم الجامعي في قطر . فتحمل الينا الدراسة أنباء هامة حول افتتاح عدة مراكز ـ في سنوات متفرقة ـ لمحو أمية المرأة القطرية ، استطاعت بنجاح أن تجتذب اعداد كبيرة من النساء الاميات ، ليس فقط للقضاء على اميتهن ، بل أيضا الحصول على الشهادات العامة المؤدية إلى التعليم الجامعي . ولعله من المفيد التعرف على معدلات الامية بين النساء في قطر . تقدر احصاءات عام ١٩٧٦ نسب الامية للنساء بنحو ٢٥ر٣١٪ ، بينما يؤكد احصاء ١٩٨٦ ، أن نسبة الاناث الاميات إلى النساء عموما (١٠ سنوات فأكثر) تقدر بنحو ٩ر٢٣٪ تقريبا . الأمر الذي يدل دلالة واضحة على انخفاض نسبة الامية بين النساء بدرجة عالية ، وحرص المرأة القطرية على نيل حظها من التعليم تحت أي ظروف .

أما عن المرأة في التعليم الجامعي في قطر فتؤكد مقارنة سجلات القبول الجامعية ، مدى التطور

الذي حققته المرأة القطرية بعد إنشاء الجامعة ٧٣/١٩٧٤ ، فقد بلغت نسبة الطالبات القطريات في العام الجامعي ٧٧/١٩٧٨ (٦٣٪) من العدد الاجمالي للطلاب والطالبات القطريين في الجامعة . أما في عام ١٩٨٨ (فصل الربيع) فقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (٢٠ر٧٧٪) من العدد الاجمالي للطلاب والطالبات القطريين في الجامعة ، بزيادة قدرها ١٤٪ عما كانت عليه عام ٧٧/١٩٧٨ . والجدير بالذكر أن هذه الزيادة انما تتم في سياق تقارب نسبي بين الاعداد العامة للذكور والاناث في المجتمع على نحو ما تشير إليه الاحصاءات الرسمية ، الأمر الذي يؤكد اصرار الفتيات القطريات على مواصلة تعليمهن الجامعي بهدف توسيع فرص العمل أمامهن من ناحية ، وتحقيق وضع اجتماعي أفضل من ناحية أخرى .

يتبقى بعد ذلك الإشارة إلى مرحلة الدراسات العليا (بعثات خارجية أو داخلية) ، والملاحظ أن عدد الطالبات الموفدات في بعثات خارجية لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه يزيد عددهن عن عدد الطلاب طبقا لاحصاءات وزارة التربية والتعليم لعام ٨٧/١٩٨٨ (١٦٧ مقابل ١٤٧ للذكور) وهي ظاهرة لم تحدث خلال العقدين الماضيين ، الأمر الذي يشير إلى زيادة تفهم الأسرة القطرية وإتاحة الفرصة لبناتها لإكمال دراستهن العليا ، فضلا عن كونه يحمل معاني الارادة والتصميم من قبل الفتيات على تحقيق هذا الهدف .

وعلى نفس النهج السائد الذي اتبعه المؤلف (د . عادل غنيم) ، في الفصل الرابع ، يمضي في الفصل السادس إلى تناول نسق الزواج والعائلة والقرابة في المجتمع القطري ، في إطار النفط كمتغير أساسي ، ويكشف قراءة هذا الفصل عن مرحلتين أساسيتين : الزواج في مرحلة ما قبل النفط ، والزواج في مرحلة ما بعد النفط .

ويسجل الباحث في إطار حديثه عن (المرأة القطرية والزواج) في المرحلة الأولى ، مجموعة من القضايا الهامة المتصلة بطقوس الزواج القائم على الاختيار من داخل الأسرة ، والرغبة في الزواج المبكر ، والانخفاض النسبي للمهور وارتباطها بدرجة قرابة العريس وإسم عائلته وسمعتها ، ومسئوليات العريس وأهله (سواء الدزه أو الخرج) وعادات عقد القران وإعداد جهاز غرفة العرس ، وليالي العرس والحناء . . ألخ . ودعم نسق العائلة الممتدة والرغبة المبكرة في الانجاب .

ولعل هذا الجزء يثير كذلك مسألتين هامتين ، الأولى هي تعدد الزوجات وكيف أنها لا تلقي أية معارضة من قبل النساء ، والنظر إليها كحق للرجل لا يجوز مناقشته ، والثانية هي الزواج بأجنبيات بين فئات التجار الذين يسافرون في رحلات لبيع اللآلىء خارج البلاد ، وفي معظم

الأحوال لا يستقدمون زوجاتهم إلى داخل البلاد ، مما ساعد على بقاء الزوج لفترة طويلة في الخارج ، أو كثرة ترحاله خلال فترات متقاربة ، وفي بعض الأحيان الأخرى يفضل بعض الرجال الاقامة الكاملة في بلد الزوجة الجديدة ، والتردد على مجتمعهم الاصلي (قطر) لرعاية أسرهم القديمة ، أو لقضاء مصالحهم فقط .

أما في المرحلة الثانية (ما بعد النفط) فقد اتسعت المفاضلة بين الذكور والاناث لصالح الذكور ، وإن كانت قد بدأت في التضاؤل الآن مع نمو الوعي الاجتماعي والثقافي . وحصول البنات على مزيد من فرص الدراسة والتعليم . كما تدعمت أهمية الانجاب لدى المرأة القطرية وخصوصا انجاب الذكور . تؤكد واقعات الولادة الحية المسجلة للمرأة القطرية (١٩٨٧) سيادة إتجاه عام قوي نحو الرغبة في الانجاب لدى المرأة القطرية . ولعل ذلك يتسق إلى حد كبير مع التحسن الذي طرأ على الأسرة القطرية خلال مرحلة ما بعد النفط ، أما فيما يتصل باتخاذ قرار الزواج خلال هذه المرحلة ، فالثابت أن للفتاة رأيا هاما فيما يقدم الأهل عليه . ان ذلك لايعني أن عملية إختيار شريك الحياة حق للفتاة وحدها ، بقدر ما يعني عدم التحكم أو التسلط العائلي من قبل الأهل . والجدير بالذكر أن عملية الاختيار هذه وإن كانت ديمقراطية في شكلها ، إلا أنها لا تتيح للفتاة حق القبول أو الرفض لمن وقع عليه الأهل ، دون أن تقدم مبررات قوية ومقبولة تبرر بها موقفها .

وإمتداد للمرحلة السابقة ، ما تزال المرأة القطرية تفضل الزواج من الداخل ، حيث يمثل زواج الاقارب النمط السائد للزواج في قطر ، خاصة بين أبناء العمومة المباشرة ، فالأخوال والعمات ، فأبناء عمومة الأب أو الأم ، وأخيراً يجيء زواج الاغراب . . ألخ . أما عن الاختيار للزواج فلا تشترط طالبات جامعة قطر أن يكون الزوج جامعيا أو غنيا ، بل يفضلن أن يكون متعلما ومثقفا وعطوفا ، كما يفضلن الاقامة معه بعيدا عن الأهل والاقارب كما يميلن إلى التكافؤ العمري في الاختيار .

وفي الحالات التي لا تكون المرأة هي الزوجة الوحيدة لزوجها ، تمثل الزوجة الأولى أو أقدم الزوجات ، السلطة داخل الأسرة ، فيحترمها أولاد الأب جميعا . ويستعرض الباحث احصاءات متفرقة حول زواج المطلقات والارامل في المجتمع القطري ، ويخلص إلى أن زواج المطلقات يمثل نسبة ٨٪ تقريبا من زواج القطريات ، وأن زواج الارامل يمثل نسبة ٢٪ من النسبة العامة لعام ١٩٨٧ .

ومن أهم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بزواج القطريات ، ظاهرة غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج والتى يتحملها الزوج بسبب المباهاة ، ورغبة الاهل وخاصة أهل العروس في أن يكون زواج

ابنتهم أفضل من زواج غيرها ، الأمر الذي يكشف في النهاية عن عجز العريس عن مواصلة حياته العائلية في هدوء وهناء . هناك أيضا مشكلة فرض الزواج من الاقارب دون اهتمام من جانب الاهل برأي الفتيات ورغباتهن ، ثم هناك كذلك مشكلة عدم التكافؤ الثقافي بين الزوجين ، وأخيرا ثمة مشكلة زواج القطريين من غير القطريات بسبب ارتفاع تكاليف الزواج ، وبسبب العادات القائمة التي تحول بين الشاب وابنة عمه رغم روابط الدم والقرابة ، فيفضل عليها من يتعرف عليها بصرف النظر عن درجة القرابة .

ويحاول الفصل السابع (المرأة القطرية والعمل) ، التصدي للاجابة عن التساؤل الهام : لماذا تعمل المرأة القطرية في المرحلة الراهنة ؟ ثم يحاول بعد ذلك أن يتتبع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي العام ، والقطاعات المختلفة للعمل في المجتمع القطري (الحكومي ـ المختلط ـ الخاص) ليخلص في النهاية إلى طرح ما أطلق عليه « المردود الاجتماعي لخروج المرأة القطرية إلى العمل » وأخيراً يختتم الباحث هذا الجزء من الدراسة بالحديث عن مساهمة المرأة في عملية التنمية القطرية .

وتجدر الإشارة إلى أن النساء الخليجيات ـ بشكل عام ـ طبقا لنتائج بعض الدراسات الميدانية التى اعتمد عليها الباحث الرئيسي يعملن من أجل اكتساب الخبرات والمهارات تحسبا للمستقبل ، وانهن لا يفضلن العمل من أجل التعرف بالآخرين . وفي دراسة اجريت في بداية الثمانينات تبين أن نسبة ٧٤٪ تقريبا من القطريات ترى في العمل وسيلة للحصول على المركز الاجتماعي . كما أوضحت نتائج دراسة أخرى أن نسبة ٨٠٪ من أفراد العينة تقريبا يعتزمن الاستمرار في العمل ، لانه يعمل على تحقيق ذاتهن . وتتراوح فترة الاستمرار في العمل مابين سنة أو سنتين أو خمس سنوات . والظاهرة اللافتة للنظر هنا أن ٦٩٪ ممن أجريت عليهن الدراسة لا يتفقن على عمل المرأة . كما أن المرأة القطرية ترغب في العمل عادة وتحرص عليه بعد الانجاب ، أو الطلاق أو وفاة عائل الأسرة . وأن من أهم الدوافع للعمل بين السيدات القطريات نظرة المجتمع لعملهن ، والرواتب التي يتحصلن عليها من هذا العمل لإرتباط الأخير برفع المستوى الاقتصادي للاسرة والمساهمة في ميزانية الأسرة وتنظيمها ، يدخل في تلك الدوافع أيضا ، تلك الضغوط النفسية والاجتماعية التي كانت تعاني منها المرأة القطرية والتي بسببها رأت مخرجا مقبولا من تلك الضغوط ، وتحريرا لها من أعباء الحياة المنزلية المألوفة ، وشغل وقت الفراغ والافادة من الدرجات العلمية التي حصلت عليها .

ويستطرد الكاتب هنا في تتبع عمل المرأة القطرية في القطاع الحكومي منذ الخمسينات فيؤكد أن ١٨ سيدة قطرية قد عرفن طريقهن إلى العمل في هذا القطاع قبل عام ١٩٨٨ بخمس وعشرين

سنة . أما في الستينات وأوائل السبعينيات فقد شهدت هذه السنوات بحق بعض المتغيرات ـ كالبرامج الاجتماعية ومؤسسات التعليم ـ التي أثرت في طبيعة ونوع عمل المرأة القطرية .

لقد كان التعليم هو نقطة البداية نحو عمل المرأة ، حيث أتاح التعليم فرص توفير الوظائف في سلك التدريس بالدرجة الأولى ، وتحمل مسئولية ادارة المؤسسات التربوية في المجتمع . ويستعرض الكاتب هنا تصاعد نسب العاملات القطريات في القطاع الحكومي في سنوات مختلفة ليؤكد استنادا إلى بيانات احصائية رسمية أن العمالة النسائية تبلغ طبقا لعام ١٩٨٠ (٥٣ر٤٥٪) من النسبة العامة للعاملات في هذا القطاع ، وحوالي (٦٢ر٧٪) من النسبة العامة للعاملين في القطاع ذكورا واناثا ، بينما تبلغ هذه المعدلات طبقا لعام ١٩٨٤ ، (٢٩ر٤٥٪) وحوالي (٣٦ر٩٪) من النسبة العامة للعاملين في القطاع الحكومي ذكورا واناثا ، أما في عام ١٩٨٧ فقد وصلت نسبة القطريات في القطاع الحكومي (٢٣ر٥٠٪) من النسبة العامة للعاملات في هذا القطاع ، و (٩٠ر٩٪) من النسبة العامة للعاملين داخل القطاع الحكومي ذكوراً وإناثاً .

وتمثل الثلاث سنوات (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧) فترة هامة في مشاركة المرأة القطرية في قطاع العمل الحكومي ، حيث تبلغ نسبة التحاق المرأة القطرية في هذا القطاع خلال هذه الفترة (٦٢ر٤٠ ٪) من مجموع العاملات القطريات عام ١٩٨٧ . إن ذلك يسمح لنا باستنتاج بعض المؤشرات الهامة حول تطور إعداد ونسب القطريات العاملات في القطاع الحكومي خلال هذه الفترة حسب المهنة والعمر ، والحالة التعليمية ، وقد أستطاعت الدراسة على نحو جيد أن تقدم لنا طائفة من الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والديموجرافية المترتبطة بعمل المرأة القطرية في القطاع الحكومي خلال هذه الفترة .

وتستخلص الدراسة كذلك من بعض المؤشرات القطاعية الأخرى ، بعض الدلالات الهامة : فنسبة الخريجات الجامعيات الذين تم الحاقهن بالأجهزة الحكومية المختلفة (يناير ١٩٨٨) تمثل (٤٨ر٥٧ ٪) من الاجمالي العام . تختص منها خريجات جامعة قطر بنسبة (٣٢ر٧٦ ٪) في مقابل (٠٣ر٤ ٪) للخريجات عن طريق البعثات . كما استعرض الباحث على نحو دقيق توزيع القطريات العاملات بالقطاع الحكومي طبقا لعددهن وجهة عملهن (وزارات الدولة) .

ومثلما فعلت الدراسة في حصر إعداد وجهات العمل الحكومية التي تضم عمالة نسائية قطرية ، حاولت أن تستكمل الصورة المعاكسة ، فقدمت لنا حصراً قطاعياً لجهات العمل الحكومية التي لم تلتحق بها المرأة القطرية بعد .

وفي مواجهة هذه الأبواب المغلقة أمام المرأة القطرية المتخرجة في الجامعة ،تشيد الدراسة بجهود مجلس الوزراء القطري ولجانه المشكلة بهذا الخصوص ، وكذلك بإهتمام المجلس الأعلى للتخطيط

بمساهمة المرأة في تنفيذ السياسات والخطط الإقتصادية والإجتماعية المتصلة بالتنمية ، وضرورة فتح أبواب العمل أمام المرأة القطرية بما يتفق وقيم المجتمع وتقاليده ومبادىء الدين الحنيف .

أما القطاعين المختلط والخاص ، فاستيعابهما للقوى العاملة النسائية القطرية محدود جداً. فبإستثناء مرفق الهاتف القطري : ٣ عاملات (١٩٨٠) ، عاملة واحدة (١٩٨٤) والذي كان في الأصل قبل ضمه إلى القطاع الحكومي قطاعاً مختلطاً ، لاتوجد أية مشاركة للمرأة القطرية في القطاع الأخير . بينما تتمثل العمالة النسائية القطرية في القطاع الخاص (أوائل عام ١٩٨٣) في التحاق سيدة قطرية واحدة حاصلة على مؤهل جامعي ، بمجال المهن الفنية والعلمية . ولعل أسباب عزوف المرأة القطرية عن المشاركة في هذا القطاع معروفة لنا جميعا .

وتحاول الدراسة أن تتبع مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي العام وتطور هذه المساهمة منذ عام ١٩٧٠ لتخلص إلى أن نسبة العمالة النسائية المواطنة تمثل ٢٠٪ من جملة الاناث المشتغلات خلال هذا العام . والجدير بالذكر أن غالبية هذه العمالة المواطنة للاناث تتركز في العمالة الخدمية (٥٣٪) والأعمال المكتبية (٣١ ٪) ، وتشير الاحصاءات المتصلة بمعدلات مساهمة المرأة القطرية في قوة العمل ، انها لم تتجاوز (٣ر٥ ٪) من مجموع القوى العاملة الوطنية عام ١٩٧٠ ، غير أنها قد حققت زيادة كبيرة قبل نهاية هذا العقد لتبلغ (١٠ر٧ ٪) من مجموع قوة العمل الوطنية عام ١٩٨٠ . وكان من أبرز المهن التي أقبلت عليها المرأة القطرية في السبعينات المهن التعليمية والاكاديمية والعمل الاذاعي ، والإدارة ، والمهن المتصلة بالخدمات الإجتماعية أو الصحية ، والصناعة النفطية . وتتسع دائرة المهن خلال الثمانينات أمام المرأة القطرية فتشارك في أعمال الحاسب العلمي والطباعة على الآلة الكاتبة ، كما تزاول العمل في قطاعات الطب والصيدلة والمختبرات والتحليل والتشخيص بالمؤسسات الصحية والطبية . كما أن هناك وظائف أخرى محدودة تعمل بها المرأة القطرية مثل إدارات المرور ، والجوازات ، ونقط التفتيش والحدود والمطار .

ويتخذ الباحث بعد ذلك موقفا إيجابيا من قضية خروج المرأة القطرية إلى العمل ، فيرى أنها إستطاعت أن تسهم في خدمة مجتمعها ، وأن العمل قد صقل المرأة ومنحها ثقة عالية بالنفس ، فضلا عن كونه قد حقق لها دخلال مناسبا أسهم بدوره في رفع مستواها العائلي إقتصادياً وإجتماعياً . . . ألخ .

وينتقل الباحث بعد ذلك إلى مناقشة دور المرأة القطرية في عملية التنمية الشاملة ، إستناداً إلى توفر شرطين أساسيين : الأول تغيير نظرة المرأة إلى ذاتها وايمانها بأهمية دورها وفعاليتها في تنمية المجتمع ، والثاني إنعكاس هذا الدور على المجتمع من خلال اعترافه بدورها التنموي . فمن

حيث الشرط الأول تتفق الدراسة مع نتائج دراسة ميدانية أخرى على أن نظرة الشابات القطريات للمستقبل ترتبط بمجالات العلم والتدريب واكتساب خبرات علمية تفيد في مجالات العمل ورفع مستوى الكفاءة وحسن الأداء الوظيفي . أما من ناحية الشرط الثاني الخاص بنظرة المجتمع القطري نحو المرأة ، وما إذا كان قد طرأ عليها بعض التغير خلال العقد الراهن ، فيؤكد الباحث طبقا لنتائج واحدة من الدراسات الميدانية المقارنة كذلك ، ان ثمة ادراكا لقوة المرأة ، وإتساعا لفرص المساواة مع الرجل ، وتأكيداً على عدم الاختلاط بين الجنسين ، وانخفاضا لنسبة الشباب الذي يوافق على منح المرأة حقوق الانتخاب والعمل السياسي مع إستمرار اتجاهات الشباب نحو الدور التقليدي للمرأة والرجل ، وتقديس الزواج ، وضرورة الحصول على موافقة الوالدين على الزواج قبل اتمامه . وعلى الرغم من التحولات الإجتماعية والإقتصادية التي طرأت على المجتمع القطري ، ماتزال نظرة المجتمع إلى المرأة ، نظرة محافظة في اطار من الثوابت القوية التي تكونت وترسخت عبر قرون طويلة ، في ظل التعاليم الإسلامية والتقاليد والقيم الإجتماعية .

أما الفصل الثامن والأخير فقد حمل عنوان « المرأة والمؤسسات والجمعيات النسائية » (عائشة محمد الظاهري) ، تستهل الباحثة الفصل الراهن بالإشارة إلى بعض الحقائق المتصلة بالحركة النسائية (التنظيمات النسائية) في قطر ، وبدور المرأة القطرية في العمل الإجتماعي (الرسمي والتطوعي) ومحدداته ، في مجتمع يتسم ببعض الخصوصيات . يدخل في ذلك أيضا غياب المشاركة السياسية للمرأة القطرية وكيف انها (أي المرأة) لم تتحول بعد ، إلى قوة ذات تأثير سياسي عام ، بل انها لم تلعب من خلال دورها التنموي الدور الذي يؤهلها إلى هذه المشاركة السياسية في مجتمعها . وينهض هذا الفصل بصفة خاصة على تقديم بعض المعلومات المتصلة بعمل المرأة في قطاع الجمعيات وخصوصا منذ الستينيات . فباتساع قاعدة المتعلمات كما وكيفا ، وباتساع فرص العمل وتنوعها ، أصبحت المرأة أكثر طموحاً لتأسيس جمعيات تنشط من خلالها لتشارك في بناء مجتمعها ، وتساعدها على تحقيق فاعليات محددة مثل الدفاع عن قضايا المرأة وحقوقها القانونية وأحوالها الشخصية ، وحقوقها في العمل والترقي . . . ألخ . ولعل هذا الطموح ، خليق أن يفسح الطريق في المستقبل ، أمامها ، ـ طبقا لتطور دورها ـ لكن يكون لها تنظيماتها الخاصة التي تساعدها على أثبات ذاتها ، وتحقيق أهدافها .

وتتمحور الفكرة الأساسية في هذا الفصل حول السياق التاريخي لنشاط المرأة القطرية ، فتميز الباحثة في النشاط العام للمرأة القطرية بين إتجاهين رئيسيين : أولهما يتصل بمجال الخدمة العامة للمجتمع وهو بطبيعته اختياريا ، تطوعيا ، إنسانيا ، ويقتصر على عضوية « الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر القطري » ، ويعتبر إنشاء هذا الفرع أول تجربة للجمعيات النسائية في قطر ،

تقوم على تحقيق نفس الأهداف الانسانية التي يقوم عليها جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في أنحاء العالم ، من خلال عدة لجان تنظيمية وتنفيذية ، تدور حول الرعاية الصحية والخدمات الإجتماعية ، والاعلام والثقافة والعلاقات العامة والتأهيل المهني ، ولجنة المشغل والتدريب المهني للمرأة القطرية . أما الاتجاه الثاني فيختص بمجال العمل الرسمي أو المؤسسي ، كالمؤسسات والمراكز التابعة لوزارات التعليم والشئون الإجتماعية والصحة . وعلى خلاف المجال الأول ، يتصف المجال الأخير بالطابع الحكومي الرسمي . وتعددت هذه المراكز الخاصة بالتدريب والتأهيل المهني الإجتماعي ، وتنوعت مؤسسات المعوقين والفئات الخاصة ، وانتشرت مدارس التربية الفكرية . وفي كل هذه المجالات كانت المرأة القطرية ، مؤسسة ومشاركة ، معلمة ودارسة . غير أن الملاحظة الواجبة التسجيل هنا في إطار هذا الفصل هي أن الباحثة وإن كانت قد أتاحت لنا وفرة من البيانات التفصيلية عن كل من مراكز التدريب والتأهيل الإجتماعي ومؤسسات المعاقين والفئات الخاصة ، والمراكز الطبية وخدمات التمريض في قطر ، إلا أن ذلك كان دائما يتم في سياق الهدف الرئيسي لهذه المؤسسات والمراكز ، وتتبع أطوار النشأة بدءا من القرارات الوزارية المنظمة لذلك ، مرورا باللوائح الأساسية ، وصولا إلى الشهادات والدرجات التي تمنح لهؤلاء الخريجات . فهو حديث عن تنظيم مؤسسات العمل الإجتماعي أكثر منه حول المرأة المستهدفة بخدمات العمل الإجتماعي . أو هو بعبارة أخرى تاريخ لهذه المؤسسات لا تاريخ للمرأة القطرية داخل هذه المؤسسات .

والآن لابد من صياغة بعض الملاحظات العامة حول قراءة كتاب التاريخ الإجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة :

١ ـ إن أول اشارة للمرأة القطرية ترد في صفحة ٨٣ من الكتاب ، أي أن معالجة موضوع الكتاب لم يتم بشكل صريح أو ضمني في الثلث الأول من الدراسة .

٢ ـ ان الفصول الثلاثة الأولى ، لم توظف توظيفا جيدا لخدمة الموضوع الرئيسي ، وكان يمكن إعدادها في شكل تمهيد حول المجتمع القطري المعاصر ، دون الافاضة التاريخية لكافة التطورات السياسية والأنساق السياسية والإدارية . . ألخ التي شهدها المجتمع القطري منذ العقود الأولى من القرن العشرين .

٣ ـ جاءت بعض الجداول الإحصائية الواردة بالفصول الرابع والخامس والسابع والثامن ، دون عناوين واضحة ، أو حتى بدون عناوين في بعض الأحيان ، فضلا عن أن كافة الجداول الإحصائية المتضمنة بالكتاب لم تأخذ ترقيما متصاعداً على طول هذا العمل .

٤ ـ أن بعض الاستنتاجات الواردة في أعقاب بعض الجداول الإحصائية غير محققة في بيانات هذه الجداول ، ولا يمكن تأسيسها استنادا إلى متن هذه الجداول بأي حال من الأحوال (أنظر على سبيل المثال ص ١٣٥) .

٥ ـ تحتاج بعض البيانات الإحصائية التي تضمنها بعض الجداول إلى إيضاح ، فالإشارة إلى مجموع مدارس البنات في مقابل مدرس البنين جاءت ٨٨ : ٨٦ ، وقد يفهم منها أن المقارنة بين مدارس البنات والبنين ، بينما المقصود هو المقارنة بين مدارس البنات في عامين متتالين (أنظر الجدول الوارد في صفحة ١٣٦) .

٦ ـ نلاحظ كذلك وجود خطأ في الترتيب بين صفحتي ٢٣٦ ، ٢٣٧ حيث وضعت كل منهما مكان الأخرى .

٧ ـ استعراض قضية المربيات الأجنبيات جاء على النحو الوارد في الكتاب بشكل تفصيلي قد يخرج عن السياق العام للدراسة .

٨ ـ الإستناد إلى نموذج جامعة قطر دون غيره ، في الإعتماد على البيانات المتصلة إيجابيا بالمرأة القطرية، فلا يكفي أن يكون انتماء هيئة البحث إلى جامعة قطر ، حتى تكون المرأة العاملة بجامعة قطر (عينة على حد تعبير الباحث) ، نموذجا معبرا عن المرأة القطرية العاملة .

٩ ـ ولعل الملاحظة الأخيرة التي نود الإشارة إليها ، تتأسس في جانب منها على أن الدراسة لم تحاول الإفادة من التكامل المعرفي في العلوم الإجتماعية والتخصصات المتعددة التي يمكن الاستعانة بها في ضوء طبيعة الموضوع الراهن وامتدادته الواسعة . وازعم أنه من الأوفق في مثل هذه الدراسة ، الإفادة من جهود باحثين اكاديميين في تخصصات أخرى ، فما أحوج الموضوع بالإضافة إلى باحثيه ، إلى متخصص في علم الاجتماع ، وآخر في الخدمة الإجتماعية.

وأخيرا ، يعتبر هذا الكتاب مساهمة جديرة بالتقدير والأحترام ، تضاف إلى ما سبقه من اصدارات بحثية لمركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر . فمع هذا الكتاب سيجد القارىء ـ الباحث ضآلته المنشودة ، عندما يطالع البعد الآخر والمجهول ، واعني به « التاريخ الإجتماعي للمرأة القطرية » . لقد جاء العرض في انسياب دقيق ، وتتابع شيق ، ومعالجة تقربه من جمهور المتلقين ، ولكنها لاتخرجه أبدا عن تطلعات المتخصصين . ولعل هذا لايحدث إلا مع القلائل الذين يمتلكون مادتهم العلمية ، ويستشعرون بصدق قضايا مجتمعهم وأوضاع سكانه . وبقدر عظمة الابداع كانت صعوبة النقد ، لأن هيئة البحث قد أحاطت محاولتنا الراهنة بسياج منيع ، لم نستطع أن ننفذ منه إلا في أضيق الحدود .